

## مواجهة قضائية بين مصر وإيطاليا بعيدا عن المناكفات السياسية

روما تتمسك بمحاكمة أميين  
مصريين مشتبه بهم في مقتل ريجيني

أحمد حافظ

وتدرك الحكومة المصرية أن التوظيف السياسي من جانب بلدان غربية لقضايا حقوق الإنسان لن يتوقف، لذلك تتعامل بهدوء مع مسألة التلويح بتحريك الدعوى الغيابية في واقعة ريجيني، وأوضح جهاد عودة، الخبير في العلاقات الدولية لـ"العرب"، أن خوف القاهرة الوحيد أن تتحرك روما بشكل أحادي، وتحاكم عناصر الأمن المسماة المشتبه بهم غيابيا، وتصدر نشرة باسمائهم وصورهم إلى الإنترنت الدولي، ما يضر بسمعة الأمن المصري، وتدخل الحكومة دوامة الدفاع عن أوضاع حقوق الإنسان التي صارت أكبر المنغصات السياسية بالنسبة لها دوليا.

ولا توجد اتفاقية بين البلدين لتسليم مطلوبين أميين وقضايا، ولا يحق للقضاء الإيطالي محاكمة المشتبه بهم، دون إرسال أدلة الاتهام للعناصر المستهدف محاكمتها، وغير متوقع موافقة القاهرة على محاكمة أفراد الأمن ولو داخل البلاد، لأن ذلك بصورها كدولة تخضع للإساءات الخارجية، وهذا خط أخطر بالنسبة إلى القاهرة.



إكرام بدرالدين

مصر لن تضي  
بالعلاقات الاستراتيجية  
مع إيطاليا

وذهب متابعون، إلى أن أقصى ما يمكن أن تصل إليه قضية ريجيني، أن تقوم الاعاء الإيطالي بنجميد العلاقة مع نظيره المصري، بدعوى عدم التعاون، على أن تظل التفاهات بين البلدين في القضايا الحيوية، وهو ما جرى سابقا بعد سحب روما سفيرها بالقاهرة قبل عامين، حيث ظل التقارب مستمرا حول القضايا المحورية.

وأكد إكرام بدرالدين لـ"العرب"، أن مصر لا يمكنها التضحية بالعلاقات الاستراتيجية مع إيطاليا لمجرد حماية خمسة عناصر أمنية من المحاكمة، لأن هناك محاكمات لرؤوس كبيرة بينها وزراء وشخصيات لهم نفوذ ومتهمون في قضايا فساد، وبعض رجال أمن يسجنون في وقائع قتل ولا يتم التستر عليهم.

وما يثير قلق القاهرة أنه تم طرح قضية ريجيني بشكل حاد مجددا، وفي توقيت بالغ الحساسية، مع وصول الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن إلى البيت الأبيض، والضغط على الحكومة لإصدار لائحة قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية والأجنبية، وكان هناك اتفاقا على النيش في قضايا حقوق الإنسان باعتبارها ورقة الضغط الأكثر تأثيرا على القاهرة.

واقترت القاهرة لائحة قانون المنظمات الحقوقية، الخميس الماضي، وتعهدت بتقديم تشهيلات للتأكيد على أنها منفتحة على المؤسسات الأجنبية. وبغض النظر عن نوايا القاهرة وموقفها من القضايا الحقوقية، لكن ما يؤخذ عليها أنها تتعامل في أحيان كثيرة بنوع من الاستخفاف وعدم تقدير المداعيات المرتبطة بهذه القضايا، والتمسك بمعالجتها بطريقة محلية تشوبها العشوائية.



قضية تأبى النسيان

القاهرة - عادت قضية الباحث الإيطالي جوليو ريجيني من جديد إلى الواجهة، بعد إعلان النيابة العامة في كل من مصر وإيطاليا، أن القاهرة قررت الغلق المؤقت لملف التحقيق، فيما تتمسك روما بالاشتباه في تورط عناصر أمنية مصرية في عملية القتل.

وجاء في البيان المشترك أن النيابة المصرية سوف تتصرف في ملف تحقيقات الواقعة بغلقه مؤقتا، مع تكليف جهات البحث والتحري باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للوصول إلى مرتكب الجريمة، وأن النيابة في روما تعلن نيتها إنهاء التحقيقات في الواقعة بالاشتباه في خمسة أفراد ينتمون إلى أجهزة أمنية بصرفات فردية منهم.

وأكدت مصادر بالقاهرة لـ"العرب"، أن تمسك مصر بموقفها مبني على شكوك حول هوية عناصر الأمن الخمسة التي تريد إيطاليا إصاق التهمة بهم، لأن قائمة الأسماء التي تتحدث عنها النيابة العامة في روما اختلفت أكثر من مرة، وكثيرا ما يتم الحديث عن وجود عناصر جديدة، كان الهدف هو تشويه صورة الأمن المصري دون أدلة ثابتة.

وتوقعت المصادر أن تسير إيطاليا في إجراءات محاكمة المشتبه بهم من جانب واحد، ومصر مستمرة في تحفظها وإصرارها على موقفها في القضية بأن تقدم أدلة موثقة.

واستبعد إكرام بدرالدين، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن تتأثر العلاقات بين مصر وإيطاليا في هذا الوقت تحديدا، لأن البلدين في أشد الحاجة لبعضهما البعض على جميع المستويات ومنها الاقتصادية ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وأشار لـ"العرب"، إلى أن مصر تتعامل بقدر من الطمانينة والارتياح تجاه قضية ريجيني، مهما حاول الجانب الإيطالي تصعيد الموقف، لأنها تترك حجم التفاهم السياسي مع روما، وأن الضغوط الراهنة لا تخرج عن كونها أداة لامتناع غضب الشارع هناك.

وتسببت القضية في توتر كبير في العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأربع الأخيرة، لكنها عادت إلى طبيعتها، وكثيرا ما تحدث مسؤولون في الخارجية الإيطالية عن أن القاهرة شريك لا غنى عنه لروما، والعكس، ولا يمكن أن يتأثر التفاهم بينهما بسبب قضية حساسة لها أبعاد حقوقية.

واشترت مصر فرقاطتين إيطاليتين في يونيو الماضي في صفقة بلغت قيمتها 1.2 مليار يورو، وتوسعت في الاعتماد على شركات التنقيب عن الغاز الإيطالية ومنحتها امتيازات كبيرة، على وقع تعزيز العلاقات في مجال الغاز في شرق المتوسط، وصارت إيطاليا خامس أكبر مستثمر أجنبي في مصر.

ويعتقد مراقبون أن صدور بيان مشترك من النيابة المصرية والإيطالية بالغلق المؤقت للقضية، ولو من جانب القاهرة فقط، يعني توافق البلدين على تجنب الحادث بعيدا عن تصعيده ليكون بقية في التقارب حول الملفات الحيوية، لأنه كان بإمكان الطرفين الإعلان بشكل منفصل عن نواياهما وموقفهما النهائي.

## مؤتمر دولي لتجنيب لبنان أزمة إنسانية في ظل يأس من قواه السياسية

دبلوماسي غربي: فرنسا تلجأ إلى هذه المؤتمرات عندما لا تجد خطة بديلة



كاهل اللبنانيين مثقل

السلبى لجهة تصلب الأخير ورفضه الإفراج عن التشكيل الحكومي بدعم من حليفه حزب الله من خلال فرض شروط مجحفة على رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري.

وسبق وأن هدد ماركرون بفرض عقوبات على سياسيي لبنان في حال بقيت حالة الاستعصاء، لكن مراقبين يرون أنه لا يبدو محتمسا في واقع الأمر لهذه الخطوة على الأقل على المدى المنظور.

وجمع مؤتمر مماثل في أغسطس ما يقرب من 253 مليون يورو (298 مليون دولار) من التعهدات، وقال دبلوماسي غربي "تتخلم فرنسا المؤتمرات دائما عندما لا تكون هناك خطة بديلة" واستبعد أن يتطور الوضع في لبنان قبل أن تتولى الإدارة الأميركية الجديدة عملها. ويعتقد كثيرون أن من الدوافع الأساسية التي تحول دون تشكيل حكومة جديدة في لبنان تتولى الإصلاحات هو انتظار القوى المسيطرة على المشهد وصول الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة الديمقراطي جو بايدن.

وتأمل هذه القوى لاسيما حزب الله والتيار الوطني الحر في حدوث تغيير في طريقة التعاطي الأميركي ربما قد لا يحصل أبدا.

وتابع المسؤول قائلًا إنه لم تُنفذ أي إجراءات بموجب خارطة الطريق الفرنسية المقترحة لمساعدة هذا البلد. وقال "ما لدينا من معلومات يفيد بأن الوضع يزداد سوءا ويتجه نحو مشاكل أسوأ وهذا يزيد من أهمية إجراء تدقيق حقيقي (في حسابات المصرف المركزي)".

وأفاد بأن القوى العالمية ستواصل ممارسة ضغوط سياسية على السياسة في لبنان، لكنه شكك في فعالية العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة في الأونة الأخيرة واستهدفت حلفاء لحزب الله المدعوم من إيران.

وأوضح "إنها (العقوبات الأميركية) لم تغير شيئا على أرض الواقع، نحتاج إلى مواصلة فرض حملته من الضغوط السياسية العامة، فيما ندعم الشعب". ويبدد ماركرون جهودا كبيرة في محاولة لكسر الجمود الجاري على مستوى تشكيل حكومة اختصاصيين ذات مصداقية في لبنان، بيد أن جهوده قوبلت بتعنت القوى السياسية ولاسيما المتحتمين في المشهد حزب الله وحليفه التيار الوطني الحر.

وكان للعقوبات الأميركية التي فرضت على رئيس التيار الوطني الحر ووزير السابق جبران باسيل التأثير

ودمر مساحات شاسعة من العاصمة بيروت، لم يقرب لبنان من تشكيل حكومة ذات مصداقية للنهوض بإصلاحات في الدولة المفلسة رغم الجهود الفرنسية لإنعاش السياسيين بتنفيذ إصلاحات جزئية لمواجهة حالة الطوارئ.

وبدأ صبر فرنسا والولايات المتحدة والعديد من المانحين الآخرين ينفذ مع الزعماء السياسيين والكثير منهم من الوجوه المالوفة التي تولت مناصب رسمية خلال انزلاق البلاد إلى الأزمة الاقتصادية. وقدم المانحون يد العون للسلطة اللبنانية مرارا منذ الحرب الأهلية التي دارت بين 1975 و1990، بيد أنه لم يعد لديهم أي حافز للمضي قدما في هذا المسار نتيجة غياب الإرادة السياسية للقيام بالإصلاحات المطلوبة.

وقال مسؤول في الرئاسة الفرنسية في إفاضة صحافية قبيل انطلاق المؤتمر إنه لن يتم تقديم دعم مالي دولي للبنان حتى تشكل حكومة جديدة لتنفيذ الإصلاحات في البلاد وإلا لن تحصل على دعم دولي، لافتا إلى أنه سيعود إلى لبنان الشهر الجاري لمواصلة الضغط عليها.

ويعد أربعة أشهر من الانفجار الهائل الذي أودى بحياة أكثر من 200 شخص

حرصت باريس على عقد المؤتمر الدولي الذي وعدت به اللبنانيين، رغم حالة الإحباط واليأس من النخبة السياسية في هذا البلد. وأقر المؤتمر جملة من المساعدات لكنها لن تذهب إلى أيدي القوى المتحكمة في المشهد اللبناني طالما أنها مستمرة في الماطلة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

باريس - احتضنت باريس مساء الأربعاء مؤتمرا دوليا لدعم لبنان، شاركت فيه مجموعة من الدول والمنظمات بينها الأمم المتحدة عبر تقنية الفيديو، ويشكل المؤتمر محاولة لمساعدة لبنان وتجنبيه أزمة إنسانية تلوح في الأفق.

وتواجه خزينة الدولة حالة استنزاف حادة، وسط إمكانية كبيرة لأن يضطر المصرف المركزي اللبناني إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية خلال الأشهر القليلة المقبلة، وهو ما أكدته حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في وقت سابق، وبالتالي سيكون على اللبنانيين الحصول على بطاقات تموينية، أسوة بدول عاشت توترات وحروبًا وحصارًا على غرار العراق في تسعينات القرن الماضي.

ويقول مراقبون إن باريس حرصت على عقد هذا المؤتمر رغم شعورها المتعاظم بالإحباط من النخبة السياسية اللبنانية، في ظل إدراكها لحجم الخطر الذي يهدد البلد، وترى بأنها مجردة على إبقائه على السطح. ولن تصل المساعدات التي أقرت خلال المؤتمر إلى السلطة اللبنانية بل ستوزع مباشرة على السكان.



إيمانويل ماكرون  
تأسيس صندوق  
لتقديم المساعدات  
الإنسانية إلى لبنان

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في افتتاح المؤتمر إنه من المقرر تأسيس صندوق يديره البنك الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية للبنان.

ودعا الرئيس الفرنسي القوى السياسية المهيمنة في لبنان إلى تشكيل حكومة جديدة لتنفيذ الإصلاحات في البلاد وإلا لن تحصل على دعم دولي، لافتا إلى أنه سيعود إلى لبنان الشهر الجاري لمواصلة الضغط عليها. ويعد أربعة أشهر من الانفجار الهائل الذي أودى بحياة أكثر من 200 شخص

## فتح المعابر يمهّد لزواج مصلحة بين «تحرير الشام» والأسد

هذه الخطوة تصب في صالحه وهناك من يذهب إلى توصيفها بالخيانة، لاسيما وأنه قد تكون لها استنتاجات كارثية ليس فقط على مستوى الاعتراف بالجغرافيا الجديدة للمنطقة، بل وأيضا قد تنهي حلم العودة بالنسبة إلى الآلاف من النازحين الموجودين على الحدود السورية - التركية.

في المقابل، يرى البعض أن هذه الخطوة تحمّل مزايا لجهة تنشيط الحركة التجارية في مناطق سيطرة الفصائل، وخلق أسواق جديدة في مناطق سيطرة النظام.

وحولت الحرب للمناطق سورية إلى كانتونات وجزر معزولة بعضها عن بعض، وادى هذا إلى شح كبير في الموارد خاصة بالنسبة إلى مناطق سيطرة النظام، فيما يجد الشمال والشرق منتفسا من الجانبين التركي والعراقي.

ويقول مراقبون إن النظام وحليفته روسيا يراهنان في الفترة المقبلة على تحقيق اختراقات في ملف المعابر التجارية، لكن ذلك لن يفضي إلى تغيير كبير في الوضع داخل مناطق، حيث أنها لا يمكن أن تشكل بديلا عن التجارة الخارجية.

وحرصت هيئة تحرير الشام خلال المعارك التي خاضتها مع النظام في حماة وإدلب وحلب على السيطرة على المعابر التجارية باعتبارها شريانًا يدر عليها أموالا طائلة، لكنها خسرت العديد منها خلال الهجومات الأخيرة للقوات الحكومية على غرار معبر "ابودالي" و"قلعة المضيق" و"مورك" بريف حماة، و"العيس" في ريف حلب الجنوبي.

الحرب حولت مناطق سوريا إلى كانتونات وجزر معزولة بعضها عن بعض، وأدى هذا الوضع إلى شح كبير في المواد

ويقول نشطاء قريبون من الهيئة إن قرار فتح معبر سراقب اتخذ بعد لقاءات ماراثونية جمعت ممثلين عن النظام والروس و"تحرير الشام"، ولم تكن تركيا بعيدة عنها. ويرفض جزء كبير من السوريين الموجودين في مناطق سيطرة الهيئة فتح معابر مع النظام، حيث يعتبرون أن

الأخبار المتداوله منذ أيام عن إعادة فتح المعبر التجاري عبر منطقة سمرمين - سراقب، ومرجح أن يجري السبت المقبل. وكانت الهيئة التي تشكلت من مجموعة من الفصائل الجهادية تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا قبل فك الارتباط التنظيمي بالقاعدة) حاولت قبل أشهر فتح معبر بين معارة النعسان وأرمناز شرقي إدلب، وأيضا معبر سراقب، بيد أنها واجهت احتجاجات شعبية أجبرتها على تأجيل الخطوة.

ويقول مراقبون إن فتح معبر سراقب بين الهيئة والنظام يعكس في واقع الأمر مصلحة متبادلة، ذلك أن الهيئة تريد إنعاش خزينتها المالية التي تضررت من المعابر خاصة السنوات الماضية.

وبحسب البيان الصادر عن الهيئة، فإن الهدف من فتح المعبر هو "تحريك العجلة الاقتصادية وزيادة الحركة التجارية وتحسين الأوضاع المعيشية لفئة العمال وصغار الكسبة" و"المساهمة في زيادة أرباح المزارعين للتمكن من زراعة أراضيهم في الموسم القادم، وإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية إلى المناطق المحررة لمساعدة المصابين".

دمشق - يعزز النظام السوري فتح معبر سراقب بالاتفاق مع هيئة تحرير الشام التي تسيطر على نحو نصف مساحة محافظة إدلب، في محاولة منه لإنعاش الحركة التجارية في مناطق التي تضررت كثيرا بفعل السنوات الطويلة من الحرب والعقوبات الغربية. ومن المرجح أن يتم فتح هذا المعبر الواقع شرقي إدلب والذي سيطرت عليه القوات الحكومية قبل نحو عام، في الأيام القليلة المقبلة، وسط إمكانية أن يشمل الاتفاق معابر أخرى تربط بين مناطق نفوذ النظام والفصائل المعارضة والجهادية، التي لطالما وصفها بالإرهابية.

ويحاول النظام السوري المازوم مالبا واقتصاديا عبر إبرام مثل هذه الاتفاقيات مع الفصائل المناوئة له، الالتفاف على العقوبات المفروضة عليه وتفخيس الوضع المعيشي مع بوابر اندلاع "فورة جياغ" تهدد مناطق نفوذه، في ظل نقص كبير لاسيما في المواد الأساسية.

وأصدرت إدارة "معبر سراقب التجاري" التابعة لـ"هيئة تحرير الشام" بداية الأسبوع الجاري عبر موقعها الرسمي على "تيلغرام" بيانا أكدت فيه